

توصلت إلى اتفاق مع الحكومة.. والمستفيدون 854 في الدفاع ونحو 1200 في الداخلية و614 في الحرس و13 في الإطفاء

«المالية»: مكافآت استحقاق لـ 2681 عسكرياً متقاعداً بتكلفة 56 مليوناً



الشيخ خالد الجراح ود. نايف الحجرف والوفد الحكومي أثناء اجتماع اللجنة المالية



الشيخ خالد الجراح ود. نايف الحجرف



فيصل الكندري وصالح خورشيد وصالح عاشور وأسامة الشاهين



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

اللجنة المالية من أي شيء تسمعونه لأن هناك من يريد السوء لهذا المجلس، لافتاً إلى أن شركة التقاعد المبكر ستقدم تقريرا حول المتقاعدين ويعددها سنحکم، واننا لسنا ضد الرفض انما لصلحة الوطن.

وقال ان ما نشره النائب سعدون حماد عن تقارير المكاتب الخارجية بتصويت أربعة أعضاء ضد أحد هذه غير صحيح وعار عن الصحة، لافتاً إلى المصوتين على الموضوع هم ثلاثة من أصل اثنين. واكد اننا نجتمع لساعات طويلة ونسمع فيها آراء المسؤولين ونناقش بهذه التقارير ونلتزم باللائحة الداخلية الخاصة بالسياسة، مشيراً إلى ان من يريد ان يتأكد عليه الذهاب إلى أمانة المجلس ورؤية التقارير الافتتاحية. ان أعضاء المالية لا يكونون جزءاً في خدمة المواطنين في كل أمر، مشيراً إلى ان الأني هو مصلحة الشعب ونحن لم ننتخب للشخص على الشعب الكويتي انما لخدمته، مشاكراً رئيس اللجنة المالية النائب صالح خورشيد على جهوده وفنه السياسي في التفاوض مع الحكومة.

في الانتهاء من قانون المعاش التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة. وأضاف الكندري في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة ان الموافقة كانت من جميع الأعضاء بتوافق حكومي - نيابي ولله الحمد تم حسم الموضوع اليوم ونشكر الحكومة على توافيقها.

وأشار إلى ان ما أثير في وسائل التواصل الاجتماعي حول رفض المالية اعتبار قانون التعليم مهنة شاقّة بأنه غير صحيح وكنت معترضاً وقت مناقشة الموضوع وهو ليس بقانون انما اقتراح برغبة. وبين الكندري ان اللجنة الفنية باللجنة المالية أوضحت ان هذا الاقتراح قد تأخذ به الحكومة وقد ترفضه، مشيراً إلى ان أعضاء اللجنة حرصون جداً على ذلك. وقال ان ما أقرته اليوم (امس) انهي سنوات طويلة من الجدال بشأن تقاعد العسكريين، لافتاً إلى ان الشركة التي تعمل على قانون التقاعد المبكر قد باشرت العمل مع التأمينات لمصلحة المتقاعدين الحاليين وفي المستقبل. ووجه الكندري رسالته للشعب ان ليس كل ما يقال يصق وعليكم التأكد من أعضاء

بقيمة تصل إلى 56 مليون دينار. وأشار ان هذا الملف طال المناقشة فيه من 2009 إلى اليوم، تمنى اننا استطعنا ان نغطي جزءاً كبيراً من حقوق العسكريين المتقاعدين الذين تقاعدوا خلال الفترة المذكورة.

من جانب آخر، أشار عاشور ان هناك استفسارات كثيرة حول عدم موافقة اللجنة المالية على اعتبار مهنة التعليم من المهن الشاقّة، وأضاف ان هذا القرار لم يات للجنة المالية بقانون انما هو اقتراح برغبة سيحال للحكومة بتوصية وهي غير ملزمة باعتبارها مهنة شاقّة. وتابع: سيكون هناك تنسيق بين المالية وجمعية المعلمين كونها معنية بشؤون المعلمين ومن اباهم حول هذا الموضوع، خصوصاً انه اقتراح برغبة، مشيراً إلى اننا وجدنا من مصلحة المعلمين ان تستمر علاوة التعليم والتدريب كونها أعلى قيمة من العلاوة الشاملة بالنسبة للمعلمين، خصوصاً انها جاءت باقتراح برغبة وليس بقانون.

من جانبه، بارك عضو اللجنة المالية والنائب فيصل الكندري للمتقاعدين العسكريين

ببتر بعدم دستورية القانون لموضوعين، الاول بسبب وجود معاش استثنائي لضباط الصف والافراد، والموضوع الثاني هو مكافأة استحقاق نهاية الخدمة للضباط وضباط الصف.

وكشف انه بعد مناقشة مستفيضة مع وزارة المالية والمسؤولين الحكوميين توصلنا الى توافق بين المجلس والحكومة على إعطاء مكافأة استحقاق نهاية الخدمة للمتقاعدين في الفترة من 2008/4/28 الى 2009/12/31 ان تكون لمن خدم 25 عاماً وأكثر وستكون له مكافأة استحقاق بواقع راتب لمدة سنتين، ولن يخدم عشرين عاماً وما فوق له مكافأة استحقاق بقيمة راتب ستة ونصف السنة ومن خدم أقل من 20 عاماً سيكون له راتب استحقاق اقل من ستة ونصف السنة.

وقال عاشور ان هذا القرار سيتم تطبيقه على جميع العسكريين الذين تقاعدوا في هذه الفترة في الداخلية والدفاع والحرس الوطني والمطافي حيث يصل عددهم إلى 2681، موزعين على 854 عسكرياً في الدفاع ونحو 1200 بالداخلية و614 بالحرس الوطني و13 رجل إطفاء

رئيساً للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة، قال خورشيد ان هناك حديثاً لفظ يدور حول نتائج التصويت على التحقيقات التي تمت في المكاتب الصحية، وأود ان أؤكد ان نتيجة التصويت على نتيجة التحقيق في مكتب فرانكفورت في 3 مقابل 2 وليس 4 مقابل 1.

من جانبه، أعلن مقرر اللجنة المالية والشؤون الاقتصادية النائب صالح عاشور ان اللجنة اليوم (امس) في اجتماعها مع الحكومة توصلت الى توافق حكومي - نيابي حول معاشات المتقاعدين العسكريين والمكافآت الاستثنائية. وأضاف عاشور في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة ان اللجنة المالية اجتمعت مع الاطراف الحكومية ممثلة بوزيري الداخلية والمالية ومسؤولي مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني والمطافي للنظر حول استحقاق العسكريين المتقاعدين معاشات استثنائية في تطبيق القرار 2008/495 للذين تمت إحالتهم للتقاعد من 2008/4/28 الى 2009/12/31. وقال عاشور ان مرسوم رد القانون كان

حين يمنح من خدم أقل من 20 عاماً مكافأة استحقاق لمدة سنة واحدة، وأعلن عن التوقيع النهائي مع الشركة التي ستقوم بدراسة موضوع التقاعد المبكر وخفض سعر الفائدة على قروض التأمينات الاجتماعية، كما تمت الاستعانة بدكاترة كويتيين متخصصين من جامعة الكويت سيكثرون متلازمين مع الشركة المحايدة لدراسة خفض سن التقاعد.

وأعرب عن امله في إنجاز قانون خفض سن التقاعد بعد انتهاء الدراسة، والوصول إلى الأرقام الحقيقية عن المتقاعدين الحاليين والمستقبليين، مبيناً إلى ان التقديرات الأولية تشير إلى ان نسبة المتقاعدين الحاليين تفوق الـ 130 ألفاً ونسبة المستفيدين الـ 30 ألفاً، والشركة اليوم تعمل مع التأمينات الاجتماعية لإعطاءنا المعلومات الصحيحة. وأكد انه بعد انتهاء الدراسة من الشركة المحايدة سيتم دعوة أعضاء المجلس للحضور في اللجنة المالية لمناقشة التقرير الخاص بالتقاعد المبكر وخفض سعر الفائدة على قروض التأمينات الاجتماعية قبل رفعه لمجلس الأمة.



حمل تطبيق Zappar

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من مناقشة الاقتراح بقانون في شأن منح المعاشات الاستثنائية ومكافأة استحقاق للعسكريين المتقاعدين. وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد ان عدد العسكريين المشمولين بالمكافآت للعام 2008 ولغاية 31 ديسمبر 2009. وأضاف: أود ان أبارك باسمي وباسم اللجنة وأعضائها وأعضاء اللجان السابقة على الدور الكبير الذي قاموا به، مؤكداً انه نتاج عمل متواصل من لجان سابقة.

وذكر ان الاقتراح بالقانون سبق ان أقر في دور الانعقاد الماضي بموافقة 45 نائباً ولكنه رد بمرسوم، ومن خلال التوافق بين الجانبين البرلماني والاقتصادي تم إقرار الاقتراح الذي سينصف العسكريين من ضباط الصف كما انصفوا زملاءهم الذين صدر بهم قرار من مجلس الوزراء. وأوضح ان الاقتراح بقانون ينص على ان يمنح من خدم 25 عاماً فما فوق مكافأة استحقاق لمدة سنتين، وان يمنح من خدم 20 عاماً فما فوق مكافأة استحقاق لمدة سنة ونصف السنة، في

حماد: إدانة المكاتب الصحية جاءت من لجان «الصحة»



سعدون حماد

عنها وكانت نتيجة التصويت 4 نواب ضد 1 وفيصل الكندري ضمن المصوتين والذي لم يصوت هو اسامة الشاهين فقط. وقال: انني عندما اتكلم فإن ودي على جميع النواب ولم يصعب سرياً كونه اصيل الى مجلس الأمة، لافتاً إلى هناك ثلاث جهات ادانت رئيس المكتب الصحي بالمانيا وطالبت بإحالةه للنياحة العامة. واكد حماد ان الامانة اتت من لجنة تحقيق في وزاره الصحة بالاحتين من وزيريه الصحة السابقين د.علي العبيدي ود.جمال الحربي ولجان التحقيق في مجلس الأمة بالإضافة إلى ديوان المحاسبة الذي كشف عن فقدان 658 مليون يورو في المكتب الصحي بالمانيا.

رد النائب سعدون حماد على ما اتاره النائب فيصل الكندري بشأن عدد المصوتين على تقرير المكاتب الصحية وتحديداً مكتب ألمانيا. وأضاف حماد، في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة، ان الكندري قال ان كلامي غير صحيح، وهذا امر مردود عليه، مشيراً إلى انني كنت في احد اللقاءات التلفزيونية وتكلمنا بشكل عام عن وضع المكاتب الصحية وعن اعمال اللجنة. وتابع حماد: ان الكندري يقول انني لم اصوت على هذه التقارير وأؤكد ان التصويت بنتيجة 3 نواب ضد اثنين في مكتب ألمانيا فقط وتمت إحالة النيابة العامة. وقلت اننا طلبنا التعميد لمدة سنة لمتابعة تجاوزات جميع المكاتب الصحية وتقديم تقريراً

تسلّمها للقوانين حتى كيفية وضع الاولويات والمشاريع التي نبحث على المواضيع الاقتصادية التي حث عليها صاحب السمو الامير ستكون لها الاولوية الكاملة. وأضاف: الفضل: الجريمة التي حصلت في دور الانعقاد السابق لن تتكرر بشأن الاولويات وجدول الاعمال، ويات من الضروري العمل لإنشاء الكويت قاطبة وليس العمل لفئة دون اخرى. وبارك الفضل للتصويت الصف المتقاعدين هذه القضية التي حصلت بين أعضاء اللجنة المالية والحكومة بشأن مكافآتهم، وستصدر بقرار من مجلس الوزراء، فنحن اتينا لخدمة الناس وليس لتلطيح النفس، والأمر الآن على السكة الصحية.

«الأولويات» ستجري «برزنتيشن» للمجلس حول عملها «الأعمال الصغيرة» أول قانون في الجلسة المقبلة

الصدوق مسؤولاً عن الشباب أصحاب المشاريع وخلال شهرين سيلاحظ المبادرون سرعة إنجاز المعاملات والصدوق سيشارك مع المبادرين ولن يكفي بموئيلهم فقط انما بمساعدتهم. وأوضح الفضل انه بتوافق أعضاء السلطتين تم إسقاط العديد من القوانين غير الجزئية من جدول الاعمال وستكون لدينا جلسة اعمال خفيفة ورشيقة والحكومة قدمت 32 مشروعاً جديداً يتضمن مختلف القطاعات وأرسلناها للجان وعندما تنتهي منها سنرفقها للمجلس. وقال الفضل: في القادم من جدول الاعمال وسنقوم بعمل «برزنتيشن» للمجلس حول عمل لجنة الاولويات بدءاً من



صلاح خورشيد وأحمد الفضل

ستزال من جدول الاعمال. وبين مشروعا بقانون بعضها موجود منذ 15 عاماً وهذا يخفف من الزحمة والعبء على عمل اللجان والمجلس وبعد جهد جميع تقارير لجان التحقيق، لاسيما انها انتهت بتوصيات وعددها 33 تقريراً

التى لا تؤدي فائدة وصلت الى 120 مشروعا بقانون بعضها موجود منذ 15 عاماً وهذا يخفف من الزحمة والعبء على عمل اللجان والمجلس وبعد جهد جميع تقارير لجان التحقيق، لاسيما انها انتهت بتوصيات وعددها 33 تقريراً

الدلال: ما أسباب وفاة الطالبين الضابطين؟



محمد الدلال

يرجي إفادتنا بالتالي: 1- ما الأسباب التي أتت في وفاة الطالبين الضابطين في كلية علي الصباح العسكرية وكلية أحمد الجابر الجوية وهل توجد نتائج في تقارير الطب الشرعي في هذا الخصوص؟ 2- ما نتائج التحقيق في حالي الوفاة للطالبين الضابطين في كلية علي الصباح العسكرية وكلية أحمد الجابر الجوية مع موافقتنا بنسخة من تقرير نتائج التحقيق. 3- ما اجراءات الوزارة والكليات العسكرية الحالية والقادمة (عسكريا، صحيا، اداريا...الخ) لضمان توافر أفضل صور الدعم

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد جاء نصه: فوجئ الشعب الكويتي بخبر وفاة طالبين من الطلبة الضباط في كلية علي الصباح العسكرية وكلية أحمد الجابر الجوية، ونظراً لأهمية خبر الوفاة للطالبين على أسر المتوفين، رحمهما الله، وكذلك اثر الوفاة على زملائهم الطلبة الآخرين واهاليهم، ناهيك عن أهمية الحفاظ على سمعة مؤسسات الدفاع، وفي ضوء ما نشر إعلامياً من قيام وزارة الدفاع بفتح تحقيق في الموضوع لذا

حديثه للسبيعي: «لم أقدم رقماً إلا وأنا متأكد منه، يعكس حيث قدمت أرقاماً خاصة بالجمعيات كلها خطأ، وأنت تقول لماذا ساكت عن كل هذه المخالفات، أقول له هذا التقرير (تقرير لجنة الميزانيات) موزع على الجميع بمن فيهم أنت وخالد العتيبي، حيث طلبنا في لجنة الميزانيات من هيئة ذوي الإعاقة التصحيح وتتابع معها، وكنت ناوي أستر عليكم لكن انتم من جاء صوبي ومن يأتي صوبي فليتحمل». وأشار العدساني إلى انها المرة الاولى التي يصدر بيان من مجلس الوزراء يتشيد فيها برقي المستجوبين قبل جلسة طرح النقطة، وانهم قبل بموايا الدستور، فلما يقول السبيعي مسرحات أقول المسرحات عندك أنت وشكر مجلس الوزراء لك عليه مئات علامات الاستهتام». ثم تحدث عن استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة موجهاً حديثه للسبيعي «وخر عن طريقي في هذا الموضوع، وإذا تصير محامياً لم يصير محام، وليس لدي ما أخفيه، وأنا انتقلت من قضية عدم الرد على الأسئلة فقدم رداً خاطئاً على اقتراح برغبة، وهناك امر سياسي تم تغيير الاصول لصالح مرشحين آخرين، وهذا لا يقل به، وانت مرة مع طلال ومرمرة مع مرووق».

العدساني: «الميزانيات» أحالت تقرير «الضيافة» إلى المجلس

العدسان الذي لم تكن ضمن الموعين عليه، والأن تتلاحق وتقول لا توجد فيه مخالفات مالية، فلا تدري على ماذا تصوت فهناك أكثر من 25 مليون دينار تجاوزات». ووجدت تأكيداً على ان وزيرة الصباح زودته بالطلبات الثلاثة التي طلبتها، وبينها السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الجمعيات، التي تم إطلاع الصحافيين عليها، غير انه رفض نشرها احتراماً لخصوصيات الناس، وأنا لم أشك على جمعية الإصلاح، وهذا عار عن الصحة وتلفيق وتديليس، بل أعلنت رضى لإغلاق اي جمعية بدون حكم قضائي».



رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وأقول له لا أتأثر بأحد ونحن نواب ولسنا مفردين، وهل شققتم عن قلبي حتى تعرفوا ما بداخلي». ووصف العدساني للحدث حول ما ذكره النائب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي بشأن استجواب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصباح، قائلاً: «ترفعت في الرد عن الحميدي السبيعي في البداية واكتفيت بالتاكيد انني تسلمت السير الذاتية التي طلبتها، ثم خرج النائب خالد العتيبي في لقاء تلفزيوني وقال انني أتأثر بالمفردين،

كشف مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اللجنة أخلت إلى المجلس تقريرها بشأن تجاوزات بند الضيافة في وزارة الداخلية الذي تم صرف خلال سنتين 33 مليون دينار، بينما كان المبلغ المعتمد بالميزانية لهذا البند مليونين بالميزانية، وأوصت اللجنة بالإجماع بإحالة الملف إلى النيابة العامة». وطلب العدساني للجنة التشريعية بإنجاز تقريرها بشأن قانون تعارض المصالح الذي مر عليه نحو العام، وأنا أدم الرسالة الواردة المقدمة في جلسة القد، لأنه قانون حيوي ويحقق المصلحة العامة، فلا يجوز للنائب ان يمارس التجارة ويشرع في الوقت نفسه».

ورداً على ما ذكره وزير المالية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، قال العدساني: «ان الميزانية سترتفع عن 20 مليار دينار، وقد تصل إلى 22 مليار دينار أو 22 مليار ونصف، فكيف سيوفرون ذلك؟ مضيافاً: «وزير سيجمع معنا في لجنة الميزانيات، بخصوص الأرباح المحترجة وحساب العهد والديون المستحقة وهذا الأمر، ولا يجوز تعديل الميزانية على حساب جيب المواطنين، ولن

التجمع السلفي يطالب برفض الـ 25 مليار دينار

قد أفتى بحرمته، ونبه التجمع الإسلامي السلفي إلى ضرورة وقف الهدر والحد من المصروفات البذخية وغير الضرورية التي لا حاجة للبلاد بها في ظل ما تعانيه البلاد من عجز بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، ولا يخفى أنه حتى إن عزمته الحكومة على تفضيل بديل الاقتراض فإن هناك مؤسسات مالية وبنوك عالمية ومحلية تتعامل بالصكوك الإسلامية وتوفر الأموال للدولة بطريقة شرعية متنوعة تضمن تحقيق المطلوب وتفي بالفرص وتحبب البلاد والعباد غضب الرب جل وعلا. وقال التجمع الإسلامي السلفي اننا في مراحل عديدة كان موقفنا الرضا القاطع للتعاملات الربوية دون النظر إلى سخط الشارع أو المكتسبات الانتخابية مثل موقف التجمع من ضمان الدوائج لدى البنوك الذي أدخلنا عليه تعديلاً بعدم إسقاط الغرض وشراؤها من البنوك مع فوائدها الربوية، واكد التجمع الإسلامي السلفي أنه سينتج مع الحفاظ على الوطن والمواطنين واختيار السبل المنسجمة مع الشريعة والإطار الدستوري والاقتصادي السليم والعمالات المالية القومية.

أعلن التجمع الإسلامي السلفي رفضه لمقترح بقانون بشأن رفع سقف الدين العام إلى 25 مليار دينار خلال الـ 30 سنة المقبلة بالطريقة التي قدم بها المشروع، مهيباً بالحكومة التخلي عن المقترح وبأعضاء مجلس الأمة رفضه وإيجاد البدائل التي تتسجم مع الشريعة الإسلامية والمصالح الاقتصادية. وقال التجمع الإسلامي السلفي في بيان صحافي صدر امس انه بعد مراجعة الاقتراح تبين مخالفة الشريعة الشرعية إذ تأسس على أن تقتصر الدولة من بنوك عالمية ومحلية بفائدة مضمونة مما يجعل هذا القرض فرضاً ربوياً حرمته الشريعة وحذر الله من محقه وأعلن الحرب على من تعامل به، حيث قال تعالى: (يحق لله الربا) وقال: (يا أيها الذين آمنوا لم تغلوا بالفلق وتجرب من الله ورسوله)، وبين انه من هذا المنطلق وجب التحذير من إقرار هذا القانون، كما وجب البحث عن بدائل مناسبة لسد العجز الذي تعاني منه الميزانية بوسائل تحقق المطلوب دون الحاجة لطرق باب الربا لما له من مفاسد خطيرة، مؤكداً أن من تصدى بفتوى شرعية لهذا المشروع